إشكاليات دمج الألفاظ المقتبسة حديثا

في النظام اللغوي العربي

أ. مريم القادري

لن نركز في بحثنا هذا على منهج العرب القدماء في التعامل مع الألفاظ التي دخلت العربية قديما بل على طريقة المحدثين في معاملة اللفظ الأجنبي المقتبس حديثا على مستويي الأصوات والأبنية (وشيئا ما التراكيب) من النظام العربي، فدخول عنصر من لغة أجنبية إلى نظام اللغة المستقبلة يستلزم ـــــــــ بصفة عامة ـــــــــ إدماجه فيها بعملية تسمى الإدماج أو الدمج أي تكييفه مع وحدات النظام المستقبل، فالإدماج ينطوي على "التأسيس لشبكة من العلاقات بين الوحدة المقتبسة والوحدات الأخرى للنظام المستقبل وهذا يفترض معالجة العلامات الأجنبية (تكييفها) وفقا لخصائص النظام المستقبل"[i].

إن قضية الاقتباس جوهرية تثير من الإشكاليات الكثير، وتسترعي النظر في طبيعة هذا المقتبس، وأولى الخطوات على درب التعريب هي مقابلة الحروف الأجنبية بما يناسبها من حروف عربية.

١/ التعريب على المستوى الصوتي:

لقد واجهت المعربين ـــــــــ دارسين ومجمعيين ومستخدمين للغة ـــــــــ إشكالات عدة في سعيهم لإدماج المقتبسات في النظام اللغوي للعربية حتمت عليهم تناول بعض الأصوات الأجنبية بالتغيير، ذلك أن عددا منها غير موجود في النظام الصوتي العربي أصلا.

كان من عادة العرب القدامى تغيير أصوات الكلمة الأعجمية التي لا يجدون لها مثيلا في لغتهم قبل إدراجها فيها، بل وأحيانا يبدلون الصوت مع أنه موجود في العربية مراعاة للذوق العربي وتناسبا مع البنية الصوتية للكلمة العربية.

وقد اعتبر اللغويون ذلك الإبدال لازما " لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم"[ii]، من ذلك إبدال الحرف الذي بين الباء والفاء فاء أو باء في اللفظ الفارسي المقتبس مثل: فالوذ، وفرند وبرند، أو يبدل واوا أحيانا، لكن الإبدال لا يكون دائما للأصوات غير الموجودة في نظامهم كما قلنا، ومن ذلك إبدال الشين سينا مثل "دست" للصحراء وهي بالفارسية "دشت"، وذلك يتم غالبا في الأصوات المتشابهة في صفاتها.

لا نطيل الحديث في منهج القدماء (من الناحية الصوتية) لكثرة الدراسات التي تناولت ذلك وأكدت على أهمية تعريب المادة الصوتية قديما وحديثا وتطويعها.

كذلك فعل المحدثون بإزاء ما دخل اللغة العربية حديثا من ألفاظ أجنبية، فقد اجتهدوا لإبدال الأصوات الأجنبية الغريبة عن النظام الصوتي العربي بما يقترب منها مخرجا وصفة، وما يختلف فيه مذهب بعضهم عما ذهب إليه القدماء أنهم اقترحوا إضافة أصوات لكلمات أجنبية نطقا وكتابة أو نطقا فقط، لتُنقل كما تلفظ في لغتها الأصلية فلا ينالها تحريف أو تغيير كبير.

إذا، فقد حاول الباحثون (من معجميين وغيرهم) رسم مناهج عدة في سبيل تيسير نقل الكلمة الأجنبية إلى العربية، وكان عليهم مواجهة المشكلة الحقيقية التي خلقها اختلاف بعض الأصوات الأجنبية عما تشتمل عليه العربية من أصوات، إذ اعترضتهم الباء المهموسة (P) والجيم القاهرية (G) والفاء المجهورة (V)، واختلفت آراؤهم حولها، فاقترح بعضهم أن تبدل بأقرب الأصوات العربية منها مخرجا وصفات، فتنقل الأولى إلى (باء)، ويمكن مقابلة الثانية بأحد الصامتين وهما (الغين) و(الجيم)، أما الثالثة فتقابل بـــ (الفاء).

وخلافا لهذا الرأي، دعا آخرون إلى إدخال بعض الصوامت أو الرموز الصوتية غير الموجودة في النظام الصوتي العربي إلى العربية، من ذلك نقل الصوامت: P, G ,V إلى (پ) و(چ) و(ڤ) بوضع ثلاث نقاط على كل حرف عربي على الترتيب، وقد لقي هذا الاقتراح معارضة بعض الدارسين، فكما يقول الباحث محمد المغنم:"وهذا من شأنه أن يدخل على العربية حروفا جديدة وأصواتا جديدة لا أظن أننا في حاجة إليها إذ ما ضرنا أن نستعمل مقابلها الحروف العربية"[iii]، وهناك من دعا إلى التزام الأصوات العربية عند الاقتباس معتبرا إدخال أصوات أجنبية مثل (V) وغيرها تهجينا للكلمة العربية واللسان العربي بما لا ينسجم ومدرجه الصوتي[iv].

وعن رأي مجامع اللغة العربية في ذلك فنرى أن بعضها "قد أقرت إدخال هذه الأحرف، إلا أن بعضها الآخر عارضها بشدة، كما تراجع عنها أكثرية اللغويين"[v]. إذا كان نقل الحرف (G) من اللغات الأوربية إلى العربية قد عرف ازدواجية في النطق به في العربية، إذ جاء في قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة "يرسم حرف G في الكلمات المعربة (جيما) أو (غينا) ، غرام، إنجلترا"[vi]، ويكون اختيار أحد

الصامتين وفق البنية الصوتية للكلمة الأجنبية المراد اقتباسها فإنه في مقابل ذلك قبل المجمع إدخال حرف (پ) الباء بثلاثة نقاط ليقابل (P) الأجنبية، وكذا الحرف "ڤ" أي فاء بثلاثة نقاط مقابل (V)[vii]. هذه الاقتراحات التي عمل بها في بعض الأحيان جاءت لتميز كتابة الأصوات الأجنبية القريبة من أخرى عربية بداعي الضرورة التي سوغت استعمالها كما هي نطقا فارتأى المجمع إحداث تغيير في صورة الحرف العربي ليدل عليها أو يرمز إليها.

في رأينا أن استحداث حروف جديدة أو إدخال أصوات أجنبية في النظام العربي لا يخدم العربية ولا ينسجم مع طبيعتها ولا مع الذوق العربي، أضف إلى ذلك أن العربية غنية بأصوات تعددت مخارجها وتنوعت صفاتها، وجد القدامى في هذه السعة خير مُعين لهم على إدماج ما اقتبسوا من ألفاظ ونسجه على منوال اللفظ العربي الفصيح، فلِم يصعب علينا في هذا العصر أن نحذو حذوهم؟ ولو أن المشكلة اليوم في كثرة عدد المقتبسات الذي يفوق بكثير ما احتاج القدماء إلى إدخاله في متن اللغة العربية.

كذلك واجه المعربون صعوبة أخرى ـــــــــ ولعلها أكبر ـــــــــ عند نقل الصوائت والاضطراب في طريقة كتابة بعضها، فالحروف المتحركة (الصوائت) تأخذ في أنظمة اللغات الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية) أشكالا متعددة لا يوجد في العربية ما يقابلها أحيانا لكون العربية تملك عددا أقل من الصوائت (تتمثل في ثلاث حركات قصيرة وثلاث أخرى طويلة)، ولا يتسع المجال هنا لتتبع تلك الطريقة أو الطرق في نقل الصوائت الأجنبية.

بعد هذا التقديم لمسألة نقل الأصوات الأجنبية إلى العربية، نعرض أهم الجوانب المتعلقة بالبنية الصوتية للفظ المقتبس والتي تثير قضايا عالجها اللغويون، ونركز على ثلاث مسائل وهي:

أ ـــ الابتداء بالساكن في اللفظ المقتبس:

إن البدء بمتحرك والوقوف على ساكن من أهم الخصائص الصوتية للنظام اللغوي العربي، يقول ابن جني:" وأما أول الكلمة إذا لم يخلط بما قبله فمتحرك لا محالة"[viii]. ويشير السيوطي بدوره إلى هذه الخاصية وغيرها في معرض حديثه عن سنن العرب في كلامها أو ما اختصوا به فيقول:"وكذلك الأمثلة والموازين اختير منها ما فيه طيب اللفظ، وأهمل منها ما يجفو اللسان عن النطق به أولا مكرها، كالحرف

الذي يُبتدأ به لا يكون إلا متحركا، والشيء (اللفظ) الذي تتوالى فيه أربع حركات أو نحو ذلك يسكن بعضها"[ix].

لإدماج اللفظ المقتبس في نظام العربية يسعى اللغويون حديثا إلى التغلب على مشكلة ابتدائه بساكن إذ تعترضهم في كثير من الألفاظ الأعجمية التي دعت الضرورة العلمية إلى اقتباسها، وذلك إما بتحريك أوله بحركة مناسبة أو بإضافة همزة في أوله للتوصل إلى النطق بالساكن الذي يليها في هذه الحال، كذلك احتاج العرب منذ القديم إلى تحريك أول الكلمة الأعجمية الساكن أو الابتداء بهمزة وصل في بدايتها، وهذا حتى لا يخرجوا عن خصائص البنية الصوتية العربية.

عالج مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذه المسألة وتوصل ضمن قراراته إلى ما نصه:"يتوصل إلى النطق بالساكن في أول العَلَم بألف وصل تُشكل بحركة تناسب ما بعدها أو بتحريك الحرف الساكن الأول فيه، مثل: استراد فورد، وكوامي نيكروم، ويترك ذلك للحس العربي"[x]، والعبارة الأخيرة في قرار المجمع تدل على أن اتباع منهج مضبوط وقواعد صارمة عند إدخال اللفظ الأجنبي إلى العربية لا يتأتى للمعربين دائما، ولا يصلح مع كل المقتبسات، فينبغي مراعاة الذوق العربي في ذلك وما تسمح به بنية المقتبس الصوتية كما هو في أصله ومن ثم تعريبه بما يوافقه.

ب ــ الجمع بين الساكنين المتواليين في المقتبسات:

من المسائل اللافتة للانتباه عند نقل المقتبسات الحديثة في المستوى الصوتي مسألة الجمع بين الساكنين المتواليين، بل إن ظاهرة الجمع هذه ــــــــ وإن كانت تسمح بها أنظمة كثير من اللغات ــــــــــ قد فرضت نفسها على المعربين في بعض الأحيان ــــــــ أو هم تساهلوا إزاءها ــــــــ لصعوبة تحاشيها، وهو أمر مخالف لنسج الكلمة في العربية الفصحى وإيقاعها الصوتي، إذ نجد من الخصائص النطقية للعربية عدم السماح بالتقاء ساكنين في اللفظ الواحد، إلا في حالات ورد ذكرها في كتاب الخصائص ونشير إليها باقتضاب[xi]:

١. إذا ورد حرف العلة كحرف ساكن أول ثم تلاه حرف صحيح مدغم كما في (شابّة) و (دابّة)، لأن الإدغام أنبى اللسان عن المثلين.

٢. إذا اجتمع الساكنان في آخر الكلمة، وذلك لأن آخر الكلمة أحمل لهذا النحو من حشوها نحو بَكْر وجُحْر...

ورغم المحاولات التي سعى أصحابها إلى التغلب على مشكلة التقاء الساكنين بتحريك أحدهما أو حذف المد من اللفظ المقتبس، فإن الأمر لا يتيسر دائما "لأنك إن فعلت ستجد نفسك أمام كلمة تبدو أغرب مما كانت عليه"[xii]، وأكثر ما تشيع هذه الظاهرة في مصطلحات العلوم والفنون.

ج ــ الاختلاف في صياغة اللفظ المقتبس:

يكثر في الاستعمال وجود مقتبسات بصيغ متعددة، ومرد هذا اختلاف المعربين في اختيار الحروف العربية الأوفق في مقابل الأجنبية التي لا يوجد في نظام العربية ما يطابقها، من ذلك نقل الجيم غير المعطشة إلى (G) (التي تتميز بها عدة لغات) بأكثر من مقابل عربي في صورتها الكتابية وحتى النطقية، فتعوض تارة بغين وأخرى بجيم معطشة، بل إنها تكتب بحرف جديد لم تعرفه العربية قبل عصرنا هذا وهو حرف (ڤ أوگ).

و بالنسبة للباء المثلثة (P) التي تشبه الباء ولا تختلف عنها إلا في كونها مهموسة والباء مجهورة فإنها قد تنقل باء أو ترسم باء (نطقا وكتابة أو كتابة فقط) بثلاث نقاط من خلال الرمز الصوتي (پ) بناء على بعض الاقتراحات التي كنا قد أشرنا إليها فيما سبق. وكذلك الحال مع الفاء المجهورة (V) فإنها قد تنقل فاء (نطقا وكتابة أو كتابة فقط) أو حتى واوا مثلما فعل القدماء في بعض الأحيان، أو ترسم في صورة فاء بثلاث نقاط (ڤ) كما اقترح بعض الباحثين. لعل هذا الاضطراب في كتابة الأصوات الأجنبية ونطقها وتعدد صورها في كثير من المقتبسات الحديثة يرجع إلى بحث المعربين عن التناسب في أصوات اللفظ كله، أي يكون اختيار أحد الاقتراحات دون غيره أوفق حسب كل مقتبس.

وأمر الاختلاف في صيغ المقتبسات أو صورها الكتابية لا يخص الأصوات التي لا مثيل لها في اللغة العربية وحدها، بل يمكن أن يمس الأصوات الموجودة في النظام العربي، إذ تعوض بغيرها أحيانا طلبا لخفة اللفظ المقتبس وموافقته للإيقاع الصوتي العربي، فالتاء (T) في الكلمة الأجنبية قد تنقل تاء وقد تتحول إلى طاء فتنطق مجهورة، وكذلك الأمر مع السين (S) الذي قد ينقل سينا وقد يحول إلى صاد.

إذا كان الإبدال مستحسنا بل مطلوبا وضروريا في كثير من الأحيان، فإن كثرة الاختلافات حول نطق اللفظ المقتبس وتعدد صوره الكتابية هي ما يحدث اضطرابا وتشويشا في الاستعمال، وعدم توحيد صيغة اللفظ المقتبس وبنيته الصوتية لا يساعد على استقرار اللفظ المقتبس واندماجه.

٢/ التعريب على المستوى الصرفي:

سنحاول التعرف على كيفية معاملة الألفاظ المقتبسة عند إدخالها في العربية من الناحية الصرفية، أي على منهج المعربين (المحدثين خصوصا) في هذا المستوى.

وكما رأينا سابقا فإنه إضافة إلى ما قد يلحق أصوات اللفظ المقتبس من تغيير أو إبدال، قد يترع المعربون عند نقله إلى العربية إلى إحداث تحوير في بنيته الصرفية، فمن المقتبسات ما يقولب في وزن عربي، ومنها ما يغير دون إلحاق به، كما يمكن أن يترك على حاله وافق الوزن العربي أم لم يوافقه.

ذكر الجواليقي في معربه نقلا عن سيبويه بعدما بين مذهب العرب في استعمال الأعجمي من الناحية الصوتية طريقتهم في نقله من الناحية الصرفية فقال:"... وربما غيروا البناء من الكلام الفارسي إلى أبنية العرب(...) ومما ألحقوه بأبنيتهم: (درهم) ألحقوه بـــ (هجرع)*(...) ومما تركوه على حاله فلم يغيروه (خراسان) و(خرّم)..."[xiii].

وسنعرض إلى عدد من المسائل الهامة التي تتعلق بالمقتبس في المستوى الصرفي فيما يلي من صفحات، مركزين فيها أكثر على منهج المحدثين في إدماجه في النظام اللغوي العربي، ومستأنسين بما قاله القدماء في هذا الإطار.

قبل التطرق إلى تلك المسائل، نعرض لعلم الصرف، يقول ابن الحاجب معرفا التصريف:"التصريف علم بأصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"[xiv]، فهو يتعلق ببناء الكلمات وهيئتها لا بأحوالها التركيبية، وصياغة كلمات جديدة في العربية تتم وفقا لأسس متينة، ويخضع نسجها لما يسمى بـــ"الميزان الصرفي"، فهو على جانب كبير من الأهمية.

ما من شك في أن اتساع اللغة العربية للجديد واستعدادها الذاتي للنمو والتطور، مرتبط بارتكازها على نظام صرفي يتميز بالحيوية والفعالية، وقائم على آليات الاشتقاق الذي يمثل الرافد الأكثر تدفقا، فما كانت العربية مطواعة في الاستجابة لحاجات أهلها قديما في مختلف المجالات "إلا لأنها وضعت منذ البدء على أساس راسخ ضمن لها الثبات والبقاء، وأنشأ فيها مرونة التغلب والتغير، وهذا الأساس هو الاشتقاق"[XV]، فالصيغ والأوزان العربية الكثيرة معروفة بدلالات محددة، تنصهر فيها الجذور مما يسمح بتنمية الثروة اللغوية والمصطلحية وهي أكثر الوسائل اعتمادا في ذلك.

سنتناول بعد هذا التمهيد مسائل ثلاث، فنبدأ بالاقتباس ومخالفة الأوزان العربية أو التعريب على غير أوزان العرب، ثم الاشتقاق من اللفظ المقتبس، وأخيرا قضية اللواصق (السوابق واللواحق) وطرق معالجتها عند نقلها من اللغات الأجنبية إلى العربية.

أ ــ الاقتباس ومخالفة الأوزان العربية، أو التعريب على غير أوزان العرب:

يعتبر علماء اللغة أن من علامات عجمة اللفظ مخالفته للأوزان العربية، ومن الثابت أيضا أن العرب استعملوا في كلامهم ومنذ الجاهلية مقتبسات بأوزان غريبة عما في لغتهم.

وجدنا أن بعض لغويي العصر الحديث يدعون إلى تقويم اللفظ المقتبس وفقا لأقيسة الكلام العربي وأوزانه المضبوطة، كما وجد من يخالفهم الرأي بالاستناد إلى أسباب عديدة، وهو ما دعانا إلى البحث في هذه المسألة لدى القدماء والمحدثين، ونبدأ بالتساؤل عن رأي القدامى في اشتراط موافقة اللفظ المقتبس للوزن العربي، وهل كانوا يجيزون التعريب على غير الأوزان التي استعملها العربي الفصيح؟

خصص سيبويه في كتابه بابا عنوانه "باب ما أعرب من الأعجمية" يرجع إليه كل مهتم بموضوع التعريب بيّن فيه مذاهب العرب عند إدخالهم للفظ الأعجمي في لغتهم، وذكر فيه مثلما رأينا سابقا كيف أنهم لم يتبعوا طريقة واحدة في معاملة الألفاظ الأعجمية، بل إن منها ما غيروه وألحقوه بأبنية كلامهم، مثل: (درهم) ألحق بـــ (هجرع)، ومنها ما غيروه ولكن لم يلحقوه بأبنية كلامهم، مثل: (فرند وآجر وإبريسم)، ومنها ما لم يغيروه سواء أكان ملحقا بأبنيتهم كـــ (خرّم) الملحق بـــ (سُلّم)، أم لم يكن كذلك، مثل (خُراسان). وما فهمه بعضهم من عبارة "ألحقوه ببناء كلامهم" أن له نظيرا في الكلام

العربي[xvi]، ومن كل ما سبق يتبين لنا أن سيبويه الذي كان وصفيا في منهجه لم يزعم أنه لا بد للأعجمي أن يرد إلى نظائره من الكلمات العربية، وقد سار على نهجه كثير من اللغويين بعده.

يوضح لنا محمد حسن عبد العزيز السبب في قبول المقتبسات المخالفة للأوزان العربية فيقول:"تبين للمعربين أن إخضاع الأسماء الأعجمية للأوزان العربية يتطلب إحداث تغييرات في بنيتها تبعدها عن أصلها، ولما لم تكن لهم حاجة كبيرة إلى الاشتقاق منها فقد آثروا الاحتفاظ بصورتها المنقولة على النحو الذي يمكن أن تصوره الحروف العربية، بيد أنهم مع ذلك راعوا أمرين مراعاة تامة: أحدهما: ألا تبدأ الكلمة بساكن والثاني: ألا يتوالى فيها ساكنان"[xvii]، فعدم اشتراط الوزن العربي للكلمة المقتبسة لدى العرب لا ينفي أنهم تحروا ـــــــــ في الغالب ـــــــــ تقريبها من صورة الكلمة العربية من حيث بنيتها الصوتية.

في مقابل الرأي السابق وجدنا من يشير إلى أن العرب وفي الغالب كانوا ينقلون اللفظ الأعجمي إلى وزن عربي، ويقل أو يندر أن يبقى على وزن خارج عن أوزان العربية[xviii].

يقول أبو على الفارسي:"إن الأعجمي إذا أعرب لا يوجب تعريبه أن يكون موافقا لأبنية العربي"[xix]، وعليه فأئمة اللغة والنحو القدامى لم يشترطوا إخضاع اللفظ الأجنبي للوزن العربي في الغالب لما ثبت لهم من فعل فصحاء العرب الذين وردت عنهم معربات تخالف أوزان الكلمات العربية.

من القدماء الذين يشترطون أن يخضع اللفظ المعرب لما يستعمل من نظائر عربية في الوزن والصيغة الحريري صاحب "درة الغواص"، الذي جاء بعده من خطأه في كثير مما ذهب إليه متبعا مسلك النحويين الذين يخالفونه في هذا الشأن وعلى رأسهم سيبويه[xx].

اختلف الدارسون للغة في العصر الحديث في أمر اشتراط الوزن العربي للكلمة التي يتم اقتباسها حديثا بعدما اشتدت الحاجة إلى الاقتباس، وأصبح أمرا مفروضا في كثير من ألفاظ العلوم والحضارة.

ونبدأ الحديث عن آراء المحدثين بالرجوع إلى موقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي وافق على استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم.

وما دام المجمع الذي أجاز التعريب استنادا إلى منهج العرب، ومع حرص أعضائه على التزام أوزان العربية وأقيستها في التعريب[xxi]، فإنه لا ضرورة لاشتراط الوزن العربي بما أن العرب الخلص أدخلوا في لغتهم مقتبسات كثيرة تخالف في صيغها أوزان العربية تشهد على طريقتهم في التعريب، وهذه المخالفة من سمات العجمة وأن اللفظ ليس بعربي، وهو ما حدا بالمجمعيين إلى تعديل موقفهم فيما بعد من هذا الاشتراط.

بينما يرى بعضهم ومن بينهم صبحي الصالح، ضرورة إدخال اللفظة المقتبسة في صيغة عربية[xxii]، ويرى غيرهم أنه من الأفضل أن تحفظ بصيغة أقرب إلى الأصل قدر الإمكان، لأنه بإحداث تغيير على صورتها قد نكون أمام لفظة "باتت غريبة السمات، لا فصيحة ترتد إلى أصل عربي، ولا أجنبية يتجلى وجهها في صورتها الأصيلة"[xxiii]، فالكلمة العربية ترتد إلى أصل تتبين معه الأصول والزوائد، أما الكلمة الأجنبية فتخالف في بنائها الطبيعة الاشتقاقية للكلمات العربية.

إن المتطلبات العلمية والحضارية في الغالب هي التي أحوجتنا إلى اقتباس كثير من الألفاظ الأجنبية "ولا سيما ما كان منها منسوبا إلى أعلام* سواء أكانت على أوزان عربية أم لا، وكثير منها لا يمكن العبث بها بغية جعلها تستقيم على الأوزان العربية"[xxiv]، بل إن هناك من يرى أن قضية التمييز بين الكلمات الأجنبية التي هضمت حسب النموذج التركيبي العربي* (المعرب) وتلك التي لم تُهضم (الدخيل)، لم تعد فاعلة في الحاضر، فهي تعد ـــــــ حسب هذا الرأي ـــــــ من المعرب في الحالتين[xxv]، ولعل من أسباب ذلك ـــــــ إن صح ـــــــ كثرة المقتبسات الحديثة المتداولة على غير أوزان العربية لصعوبة إخضاعها لها.

بديهي أن أغلب ما يراد اقتباسه من ألفاظ أجنبية يخالف في أبنيته صيغ الكلمات العربية، وما وافق منه وزنا عربيا عرضا فهو قليل جدا، وما يحتاج إلى تحوير صوتي بسيط قليل أيضا، أضف إليه كثرة المقتبسات التي تقوم على مقاطع طويلة أو عدد من الأحرف يفوق ما تسمح به العربية في بناء كلماتها، إذ "من نظم اللغة العربية الخاصة عدم زيادة عدد حروف الكلمة عن سبعة أحرف إن كانت اسما، وعن ستة إن كانت فعلا"[xxvi]، هناك سبب آخر يجعلنا لا نميل إلى اشتراط الوزن العربي في اقتباس الألفاظ الأجنبية خاصة في مصطلحات العلوم والفنون (كالطب وغيره) التي كثيرا ما تتركب من عدد من اللواصق، فقد

أقر مجمع اللغة العربية عددا من الألفاظ التي يفوق عدد حروفها السبعة مثل: هيموجلوبين التي وردت في معجمه "الوسيط"، ففي مثل هذه الحالات يميل المعربون إلى التساهل مع طول الكلمة المقتبسة.

قد يكون تطويع الكلمات الأجنبية لتتوافق مع أبنية العربية ـــــــــ التي يراها بعضهم ضرورة ـــــــــ إخلالا بتركيب هذه الكلمات الذي يقوم على زيادة سوابق ولواحق، فلا يؤمن أن يضيع لذلك جزء من المعنى، فضلا على ما في ذلك من تنكير وتشويه لها[xxvii]، نفهم من هذا أن أصل المشكل في هذه المسألة هو صعوبة النقل من لغة إلى لغة مختلفة من حيث طبيعة نظامها الصرفي، إذ مما يعقد من مهمة المترجمين والمعربين أنه لا يتوفر لهم دائما الصيغ التي تؤدي أغلب معاني اللواصق في الكلمات الأجنبية، ونستشهد في هذا المقام بقول إبراهيم عبد الله رفيدة يبين صعوبة إخضاع كل المقتبسات للصيغ العربية التي واجهها القدماء فيقول:"وهل من المعقول أن تبني العرب كل المعربات بمنهج بناء ألفاظها وهي تنقلها من لغات أخرى تختلف عن لغتهم قليلا أو كثيرا في بناء كلماتها وحروف هجائها"[xxviii]، أما اليوم فالفرق أوسع بين نظام اللغة العربية وأنظمة غيرها من اللغات الأجنبية التي تأخذ عنها.

يعنّ لنا بعد كل ما ذكرنا أن نتساءل: أليس من الواضح أن قبول أكثر ما يدخل لغتنا (حديثا) من كلمات أجنبية كما هي والإبقاء على صورتها الأصلية سيكون مدعاة لعسر اندماجها صوتيا وصرفيا في الكلام العربي؟ زيادة على ما يمكن أن يقال عن درجة فصاحتها وما يمكن أن تجنيه كثرتها من أخطار على سلامة اللغة العربية خاصة في ألفاظ اللغة العامية؟

يمكننا أن ننتهي إلى القول بأن طريقة معالجة اللفظ الأجنبي عند اقتباسه من الحذف والزيادة والتحوير... تستقى من الكلمة الأجنبية نفسها ومناطها مدى قربها من البنية الصوتية العربية ومدى موافقتها للذوق العربي، وإن كان الأفضل مطابقتها لوزن موجود في العربية، فذلك يتيح فرصة أكبر لاندماجها بين الكلمات العربية وييسر الاشتقاق منها كلما دعت إليه الحاجة، ففي رأينا مثلا: كلمة تلفاز أفضل من تلفزيون، فالأولى أخف في النطق من الثانية، إضافة إلى إمكانية اشتقاق الفعل والمصدر والصفة منها فنقول: تلفز، تلفزة، متلفز...، وهنا فقط يمكن أن تجري عليها كل الأحكام التي تجري على اللفظ العربي الأصيل. ويمكن القبول أكثر بمقتبسات ذات أوزان غريبة في المجالات العلمية والفنية.

ب ـــ الاشتقاق من اللفظ المقتبس:

لكون العربية من أكثر اللغات اعتمادا على الاشتقاق والتصريف في بناء مفرداتها، فإن عملية الاشتقاق عند العرب في القديم لم تتوقف عند حد الاستفادة من الجذور العربية الأصيلة وحدها لتوليد ألفاظ جديدة من مادة موجودة وصيغ معروفة بغية استيعاب أشكال التعبير عن مظاهر الحياة المتجددة، بل تعدتها إلى الألفاظ الأجنبية (المعربة)، فقد عرفوا الحاجة إلى الاشتقاق منها، ورغم قلتها بالقياس إلى عدد المقتبسات التي لم يتم الاشتقاق منها، فإن ذلك يبين عن موقف العربي ـــــــ قديما ـــــــ في تعامله مع اللفظ المقتبس الذي يكون قد سبق له وأن دخل نظام العربية واتسق مع نسيجها بتداوله على الألسنة، عندئذ يصير بالنسبة إليه (العربي) مثله مثل اللفظ العربي أصلا يشتق منه وفق الصيغ أو القوالب العربية المعروفة.

لم يكن غريبا أن يستعمل العربي مشتقات من لفظ أعجمي دخل لغته فكما يقول أحد الدارسين:"على أن اللفظة الغريبة التي يدخلها العرب في لغتهم قد تلد ألفاظا من جنسها على طريقة العرب في الاشتقاق ومن ذلك تدوين الدواوين و..."[xxix]، فلا بد له من أن يجري وفقا لسنن العرب في كلامها.

أشار ابن جني إلى ذلك عندما نقل عن شيخه أبي علي الفارسي قوله:"أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة، كما تشتق من أصول كلامها"[xxx]، ويعطي على ذلك أمثلة فيقول:"وحكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أظنه قال: يقال دَرْهمت الخَبَّازى، أي صارت كالدراهم، فاشتُق من الدرهم وهو اسم أعجمي. وحكى أبو زيد: رجل مُدَرْهَم. قال و لم يقولوا منه: دُرْهم، إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف ولهذا أشباه"[xxxi]، إذا كان للعرب ميل إلى تطبيق أقيسة لغتهم الصرفية وغيرها على ما اقتبسوه عند الحاجة خاصة ما كان منه كثير التداول، ففي مثل هذه الأمثلة التي أوردها أئمة اللغة دليل على إمكانية إدخال أصول أجنبية في أوزان عربية تشكل قوالب تصهر فيها هذه الأصول لتصير ـــــــ بالاستعمال ـــــــــ كغيرها من المشتقات العربية الأصيلة.

من النصوص التي تشير إلى تصرف القدماء في مقتبساتهم واشتقاقهم منها قياسا على العربي ما ورد في المزهر، حيث أكد السيوطي على أن من الألفاظ الأعجمية ما جرت عليه كثير من الأحكام الجارية على العربي، وضرب لذلك مثالا بلفظ "لجام" وهو معرب "لغام" إذ يقول:"قالوا في جمعه: لُجُم، فهذا كقولك: كتاب وكُتب. وقالوا: لُجيّم في تصغيره كقولك: كُتيّب، ويصغرونه مرخّما لُجَيْماً فهذا على

حذف زائده (...) ويشتق منه الفعل أمرا وغيره فتقول: أَلْجمه وقد ألجمه، ويؤتى للفعل منه بمصدر وهو الإلجام، والفرس مُلْجم (اسم مفعول)، والرجل ملجم (اسم فاعل)..."[xxxii] إلى غير ذلك من الأمثلة: كـــ لفظ ديوان (المعرب عن الفارسية): دوّن يدون، وفيلسوف (المعرب عن اليونانية): فلسف، تفلسف، وبهرج: تبهرج وكلام مبهرج...، ونلاحظ أن أغلب هذه الأسماء الأعجمية المشتق منها ترتد إلى أصول رباعية وإن لم نعدم الثلاثية منها كـــ (لجم) بعد حذف ألفه، لكن العرب صاغوا مشتقات أُخذت من أصول تزيد على أربعة أحرف من مثل: قرنفل فقيل: مُقرفل، ويانسون فقيل: مُينسن، وغيرها من الأمثلة، فنلاحظ فيها حذف حرف أو أكثر خاصة حرف المد.

إذا، فقد كان العرب يشتقون من المعربات تلبية لحاجات الاستعمال المتجددة الحضارية منها على وجه الخصوص، جاء في المعرب للجواليقي:"المهندس: فأما المهندس الذي يقدر مجاري القني حيث تحفر فهو مشتق من الهنداز وهي فارسية فصيرت الزاي سينا لأنه ليس من كلام العرب زاي بعد دال والاسم الهندسة"[xxxiii].

وكما كانت للعربية قديما قدرة وفعالية كبيرة في هضم كثير من الألفاظ الأجنبية وإدخالها في قوالبها بعملية الاشتقاق، فالأمر لم يختلف كثيرا بالنسبة لها في العصر الحديث، بل مست الحاجة أكثر للاستفادة من مشتقات المقتبسات في كثير من الحالات التي فرضت نفسها بانتشار العلوم والتقنيات وتطور الحياة المعاصرة في جوانبها المختلفة حين لا يمكن أو يصعب إيجاد ما يؤدي معناها بدقة في العربية بعد اجتهاد أبنائها في ذلك.

ولئن أثارت قضية الاشتقاق من الاسم الجامد بله المعرب منه مواقف متباينة، فإن أكثر الدارسين ـــــــــ اليوم ـــــــــ لا يتحفظون بإزائه كما يقول أحد الباحثين:" إذا كان الفكر اللغوي التقليدي ينبذ هذا الضرب من الاشتقاق، فإن الاستعمال الحديث قد أباح لنفسه ذلك، وقد آزره مجمع اللغة العربية بالقاهرة في ذلك، حين أصدر جملة من القرارات التي تجيز هذا الصنيع، متدرجا من تقييد الإجازة بحالات الضرورة العلمية، وتقنينها بجملة من القواعد، إلى التوسع في الإجازة دون تقييدها بضرورة..."[xxxiv].

إذا، فقد دخل المجمع اللغوي طرفا في هذا الموضوع، فأصدر موافقته على الاشتقاق من اللفظ الأجنبي في الحالات التي تستدعي ذلك، ووضع جملة من القرارات نذكر منها[xxxv]:

ـــــــ يشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثي على وزن "فعَّل".

ـــــــ يشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب غير الثلاثي على وزن "فعْلَلَ".

وبمثل هذه القرارات يكون المجمع قد سار على نهج العرب القدامى الذين لم يتحرجوا من الاشتقاق من المعرب أفعالا على وزن فعّل مثل: (دوّن) وفعلل مثل: (دَرْهم)...وغيرها من صيغ الأفعال كـــ (تفعلل: تفلسف...) والأسماء.

مثل هذه القرارات توافق ما اختطه المجمع من أهداف أساسها المحافظة على سلامة اللغة وجعلها مواكبة لتطور العلوم والحضارة اليوم، إذ عمل المجمع على توسيع ما ضيقه النحاة واللغويون الأوائل من أجل تطوير اللغة العربية لتفي بمطالب العلوم والفنون وشؤون الحضارة[xxxvi]، ولا بد لنا هنا من الإشارة إلى أن أهم الأوزان الخاصة بالأفعال ترتبط بشكل أخص بالمصطلحات العلمية، وهناك اشتقاق المصدر الصناعي (بزيادة ياء مشددة وتاء تأنيث مربوطة على الاسم) الذي دعت إليه حاجات الاستعمال المعاصر مع أنه "لم يرد من هذه الصيغة في عصر الاحتجاج باللغة سوى ألفاظ قليلة مثل: جاهلية، ولصوصية، ورجولية"[xxxvii] والاسم المنسوب الملحق بالمشتقات، فالضرورة العلمية ـــــــ غالبا ـــــــ هي التي تقف وراء عملية الاشتقاق من المقتبس ومتطلبات العلم هي التي ألجأت إليه، ومن غير المستحب التوسع في الاشتقاق منه في اللغة دون داع أو ضرورة.

إذا نظرنا إلى مسألة الاشتقاق من الاسم المقتبس من الناحية اللغوية الصرفية البحتة، سنجد هذه المعالجة علامة للإدماج الكامل والواضح للمقتبسات في النظام اللغوي العربي، وخطوة مهمة لزوال غرابتها وثقلها، لأن المقتبس ـــــــ في هذه الحالة ـــــــ يفقد باعتباره وحدة لغوية كل السمات الأجنبية فيه، ويندمج في النظام الصرفي العربي وفقا لآلياته الخاصة، التي يشكل فيها الجذر والوزن أو الصيغة الصرفية الركنين الأساسيين، وبذلك يمكن كما قلنا سابقا إطلاق الكثير من الأحكام الجارية على اللفظ العربي الأصيل.

ونشير هنا إلى أن سهولة الاشتقاق من المقتبس ترجع إلى بنيته الصوتية والصرفية الأصيلة، فإذا ما وافقت هذه البنية إحدى الصيغ العربية، فالمعرب لا يضطر إلى بذل أي جهد في عملية إدماجه في النظام اللغوي العربي، لكن الغالب أن تحتاج المقتبسات إلى تحوير وتغيير لتتيسر بذلك عملية إدماجه.

ج ــ السوابق واللواحق وطرق معالجتها:

بيّنا سابقا أن اللغة العربية لغة اشتقاقية، فبالاشتقاق تتولد كلمات من جذور أصيلة يسمح ورودها في بنى صرفية مختلفة بتقديم معان إضافية "واللغة العربية لا تجمع بين معاني المشتقات، فلكل مشتق دلالته الخاصة، فالمعنى مرتبط بتغيير هذه الصيغة الصرفية"[xxxviii]، وإن كانت عملية التصريف هذه تحافظ على سمات القرابة بين المشتقات.

هذا النظام اللغوي المبني على الاشتقاق يخالف أنظمة أغلب اللغات الأوربية التي ترتكز على الإلصاق (**Affixation**)، إذ يقوم التوليد اللفظي فيها على إضافة وحدات لغوية تسمى اللواصق (**Affixes**) لجذر الكلمة أو اللفظ الأصلي، إما في أوله وهي السابقة (**Préfixe**)، أو في وسطه وهي الحشو (**Infixe**)* أو في آخره وهي اللاحقة (**Suffixe**)، فينتج لفظ جديد عن الجمع بين اللفظ الأصلي واللاصقة، يكون معناه متكونا بهذه الإضافة.

بهذه الطريقة تنمي لغات أوربية عديدة ثروتها اللفظية، فــ "إن هذه الزيادات في جذر الكلمة غايتها تنويع المعنى"[xxxix]، لقد وجدت تلك اللغات في ذلك "طريقة طيعة وسهلة لبناء جهاز متكامل من المصطلحات الجديدة بدلالات متعددة"[xl]. يستمد الغربيون هذه اللواصق من لغات قديمة (ميتة)، هي اليونانية واللاتينية، إذ لجؤوا إليها لتنمية اللغة العلمية وحلّ مشكلات وضع المصطلحات للتعبير عن المفاهيم الجديدة وتسمية ما يستحدث في كل يوم.

تعد اللواصق وصلات تدخل الوصلة على الأخرى[xli]، وهي وحدات صرفية مقيدة[xlii]، أو بعبارة أخرى، وحدات معنوية غير مستقلة[xliii] لأنها لا تستخدم ـــــــــ عادة ـــــــــ منفرة بل مضافة إلى أصل أو كلمة لتكون كلمة أو مصطلح جديد.

يواجه اللغويون و(المتخصصون) إشكالات وصعوبات جمة على درب الترجمة ونقل المصطلحات الأجنبية إلى العربية بسبب الاختلاف بين النظام الصرفي العربي وغيره من أنظمة اللغات الأجنبية، فكيف سعى اللغويون المحدثون وأهل الاختصاص لتذليل صعوبات ترجمة الكلمات والمصطلحات المشتملة على سوابق أو لواحق؟

لقد اختلفت طرقهم ومناهجهم، فمنهم من دعا إلى التزام صيغة صرفية مقابلة للسابقة أو اللاحقة الأجنبية، إذ مال كثير منهم إلى استثمار الأوزان العربية المختلفة لصياغة الألفاظ الجديدة، بحيث يقوم فيها الوزن الصرفي بالدور الذي تؤديه اللاصقة الأجنبية فيما تضيفه من معنى للجذر أو الكلمة الأصلية، فيترجم الجذر الأجنبي إلى العربية ثم يوضع في قالب صرفي للحصول على مقابل مناسب للفظ الأجنبي، من ذلك أوزان اسم الآلة...

لكن هذه الطريقة لا تصلح دائما، إذ حذر بعضهم من الالتزام بمقابلة كل لفظ أجنبي مشتمل على جذر ولاصقة بوزن أو صيغة واحدة في اختيار المقابل العربي[xliv]، ومن ذلك أيضا رأي لجنة الطب في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، التي قالت في تقرير لها:"إن استعمال الصيغ في المعاني المقترح تأديتها بها بصفة عامة لا تؤدي دائما الغرض العلمي المقصود أداء صحيحا محددا للمعنى تحديدا يمنع اللبس والاضطراب"[xlv]، وعليه فلا ينبغي التقيد بها بل يختار لكل حالة أوفق الألفاظ والصيغ وأدلها على المعنى[xlvi]، ففي مثل هذه الحالة يترك الأمر لأهل الاختصاص لقبول هذه الصيغة أو رفضها.

نرى كثيرا من اللواصق (اللواحق على وجه الخصوص) تقتبس بيسر مع الجذر الذي تتصل به وكأنها تكوّن جزءا أساسيا من اللفظ الأجنبي المقتبس لا يقوم إلا بها، وعملية النقل (التعريب) هنا سهلة، وكذلك الحال مع بعض المقتبسات التي يمكن إيجاد مقابل عربي للاصقة المتصلة بها وإن لم يمكن ترجمة الجذر الأجنبي نفسه مثل اللاحقة (**isme**) التي تنقل في اللغة العربية المعاصرة غالبا بياء المصدر الصناعي مثل: **Marxisme** (ماركسية)، **impérialisme** (إمبريالية)...، لكن المشكل الذي يطرح بحدة يخص الحالة التي يمكن معها ترجمة الجذر الأجنبي بلفظ عربي أصيل، مع عدم إيجاد مقابل للاصقة الأجنبية المتصلة به، خاصة ذات المدلول العلمي الدقيق.

لقي الاقتراح الذي دعا ـــــــــ في مثل هذه الحالة ـــــــــ إلى تعريب اللواصق (اللواحق منها خصوصا) وإضافتها إلى كلمات عربية، معارضة بعض الدارسين خاصة في بعض المجالات، ومنهم الباحث يوسف وغليسي الذي قدم أمثلة من مجال النقد العربي الحديث، إذ نجد من يقول: الميتالغة (**métalangue**) والميتانص (**métatexte**) والنحولوجيا (**grammatologie**) والسردولوجيا (**narratologie**)[xlvii]، فإلصاق سابقة أو لاحقة (في صورتها الدخيلة أو المعربة) بكلمة عربية يخالف طرائق بناء اللفظ في العربية، والتوسع فيه يشكل خطرا يتهدد نظامها الصرفي.

لكن من الواضح أن اللجوء إلى هذه الطريقة سببه الضرورة العلمية، وكما يقول أحد الدارسين الذي قدم عددا من الأمثلة على مصطلحات (هجينة) ينتمي أغلبها إلى حقل الكيمياء مثل: كلوررصاصات (**chlorplombate**) وحديديك (**Ferrique**) وخلون (**Acetone**)...حيث يقول:"إن الضرورة العلمية قد فرضت هذه اللواحق لأنها تعبر عن وظيفة تمييزية للتفريق بين مختلف العناصر الكيمياوية"[xlviii]، فترجمة اللواصق ـــــــــ كما يرى مصطفى الشهابي ـــــــــ واجبة في حل العلوم والتعريب يجب في بعضها لا سيما الكيمياء[xlix].

يقول محمد حسن عبد العزيز في حديثه عن معايير مجمع اللغة العربية بالقاهرة في القياس وفي قبول الاستعمالات المحدثة في المجالات العلمية:"... وفيما يتصل بالمصطلح فقد أباح (المجمع) لأجله ما لا يتاح في غيره، وأعطى للعلماء حرية أوسع في صوغ المصطلح"[l]، لعل هذه الحرية ـــــــــ التي قيدها المجمع بضوابط وقواعد عامة ـــــــــ وما تستلزمه اللغة العلمية من دقة وسهولة في التعبير بالمصطلحات المولدة عن المفاهيم، هو ما جعل بعضهم لا يرى حرجا في إلصاق اللاصقة الأجنبية كما تنطق وتستعمل في اللغات الأجنبية بالكلمة العربية في تركيب هجين غير منسجم، وإذا كانت الضرورة فرضت فعلا مثل هذا الصنيع في مجال علمي دقيق كالكيمياء، نرى أنه لا ينبغي أن لا يتعدى ذلك إلى اللغة العامة ويصير مدعاة لاعتماده في مختلف المجالات الأخرى.

من بين ما وقفنا عليه من اقتراحات بخصوص معالجة السوابق واللواحق عند نقلها من اللغات الأوربية إلى العربية، اقتراح الباحث محمد المغنم الذي نشر دراسة للموضوع في مجلة اللسان العربي مقدما طريقة تقوم على منهجية مضبوطة إلى حد كبير وخطة عمل واضحة أساسها تصنيف اللواصق الأجنبية إلى ثلاثة أصناف تختلف من حيث استعمالها العلمي وعلاقته بالاستعمال اللغوي والتثبت من صحة كون هذه اللاحقة أو تلك السابقة من هذا الصنف أو ذاك. هذه الأصناف ثلاثة هي:

ـــــــــ الصنف (أ): ما كان منها ذا صبغة لغوية معينة في اللغة الأصيلة المأخوذ منها واستعمل في مصطلح علمي للدلالة على المعنى نفسه، مثل: **anti, im, bi, iso** في المصطلحات:
.isométrie ,bioxide ,impossible ,anti-symétrie

ـــــــــ الصنف (ب): ما كان منها ذا صبغة لغوية معينة في اللغة الأصيلة لكنه لم يستعمل في المصطلح العلمي بهذا المعنى اللغوي، بل استعمل بلا معنى أصلا واستعمل للتمييز بين مدلولين أو عدة مدلولات علمية متقاربة، مثل: **ique, eux**في **ferrique, ferreux**.

ـــــــــ الصنف (ج): ما لم يكن له صبغة لغوية معينة في اللغة الأصيلة، بل هو دخيل عليها من لغة أخرى كاليونانية أو ربما ليس له معنى أصلا واستعمل للتمييز بين مدلولين أو عدة مدلولات متقاربة في المعنى، مثل: **ate, ide** في **sulphate,suphide**.

وعليه تتبع القاعدة الآتية في معالجة اللواصق:

أ ـــــــــ إذا كانت اللاصقة من الصنف (أ) يختار لفظ عربي واحد للأصل مع السابقة أو اللاحقة إذا أمكن إيجاده مثل: **impossible**، وإذا تعذر تترجم السابقة أو اللاحقة ترجمة لغوية حسب سياق المعنى، (مثلا: تترجم "**a**" بـــ "لا" وبـــ "غير" حسب مقام الكلام)، وقد يقابل لاحقة في لغة أجنبية في اللغة العربية مثل: **eur** في آخر الكلمة تقابلها "م" في أول الكلمة العربية: **générateur** ـــ مُولّد*.
تكون ترجمة اللاصقة في هذه الحالة صحيحة سواء كان اللفظ عربيا أو مترجما أو معربا مثل: تناظر **symétrie**/ ضد تناظر **anti symétrie** ـــ أكسيد **oxide**/ ثاني أكسيد **bioxide**.

ب ـــــــــ إذا كانت اللاصقة من الصنف (ب):

ـــــــــ تترجم اللاصقة إذا كانت الكلمة الأصلية لفظا عربيا أو مترجما محافظة على انسجام التركيب، مثل: حديد **fer**/ حديدي **ferreux**.

ـــــــــ تعرب اللاصقة إذا كانت الكلمة الأصلية لفظا معربا محافظة على انسجام التركيب أيضا مثل: أسيتيلان **Acitylene**.

ج ـــ إذا كانت اللاصقة من الصنف (ج): تعرب مهما كان أصل الكلمة مثل: كبريتيد **Sulphide**/ منغنات **Manganate**[(li)].

هذه الطريقة التي قدمها محمد المغنم عملية تساعد في التعجيل بإيجاد مقابل للواصق بصورة آلية يمكن تطبيقها على كثير من اللواصق التي تحصر بالرجوع إلى معناها في اللغة التي نترجم عنها، فتدبر مفهوم أو معنى أي سابقة أو لاحقة مهم جدا عند نقلها إلى العربية، لكن ما يمكن أن يؤخذ على طريقته هذه، هو عدم اهتمامه بالأوزان العربية ومدى إمكانية استثمار ما يضيفه الوزن عند نقل مصطلحات أجنبية تشتمل على لواصق إلى العربية.

٣/ التعريب على المستوى التركيبي:

بعدما رأينا كيفية إدماج الألفاظ المقتبسة في النظام اللغوي العربي في المستويين الصوتي والصرفي، نعرض الآن لمعالجتها تركيبيا ولكيفية تطبيق القواعد النحوية العربية عليها مع بعض الجوانب الصرفية المتصلة بها.

بحثنا في قياس المعرب على العربي عند القدماء والمحدثين من حيث إدخال العلامات النحوية العربية عليه، فتبين لنا أنهم يعاملونه معاملة اللفظ العربي.

ـــــــــ الإعراب: أفرد ابن جني في خصائصه بابا سماه "في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" ذكر فيه قول شيخه أبي علي الفارسي في هذه المسألة:"إذا قلت: طاب الخُشْكُنان (الخبز اليابس، البسكويت) فهذا من كلام العرب، لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلامَ العرب"[lii]، ويضيف إلى ذلك بقوله:"ويؤكد هذا عندك أن ما أُعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها، ألا تراهم يصرفون في العلم نحو آجرّ، وإبْرَيْسَم (الحرير)، وفرند (جوهر السيف وماؤه)، وفيروزج (حجر كريم)، وجميع ما تدخله لام التعريف. وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الديباج (نوع من الثياب)، والفرند، والسهرير (ضرب أحمر من التمر)، والآجرّ، أشبه أصول كلام العرب، أعني النكرات فجرى في الصرف ومنْعه مجراها"[liii].

وعلى مثل ما سبق سار المحدثون عند استعمالهم لما شاع من مقتبسات في كلامهم وكتاباتهم، والمقتبس إذا تمكن في العربية بتقريب صورته من كلماتها يعامل معاملة العربي عندهم.

ـــــــــ التنكير والتعريف: في كلام ابن جني السابق إشارة إلى أنه من علامات إدماج اللفظ الأجنبي في النظام العربي إدخال لام التعريف عليه، وبتنكير الكلمات الأجنبية تكون كالعربية الأصيلة في الصرف ومنعه.

فالأسماء الأعجمية (غير الأعلام) تأتي نكرة وتأتي معرفة، وتدخل عليها أداة التعريف "ال"، وكما يقول سيبويه:"اعلم أن كل اسم أعجمي أُعرب وتمكن في الكلام فدخلته الألف واللام وصار نكرة فإنك إذا سميت به رجلا صرفته، إلا أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربي، وذلك نحو اللجام والديباج (...)"[liv]، وهذا ما جرى عليه الاستعمال الحديث، من أمثلة ذلك:"تيْفوس: مرض وبائي (...) تيْفوسي: له أعراض التيفوس"[lv].

لا تدخل أداة التعريف على الأعلام الجغرافية الأجنبية، إلا ما اشتهر بذلك[lvi] كما أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، قد يكون ذلك من أجل المحافظة على صورتها الأصلية وكيفية نطق أهلها بها باعتبارها أعلاما.

ـــــــــ التذكير والتأنيث: يعتبر تذكير اللفظ المقتبس أو تأنيثه من العلامات التركيبية لإدماجه في العربية، خاصة بإضافة علامة التأنيث العربية له.

فالتاء المربوطة هي العلامة الأهم لتأنيث الاسم في اللغة العربية، ويكثر أن تضاف إلى آخر اللفظ المقتبس (المؤنث في اللغة الأصلية) ليظهر التطابق في الجنس للكلمة في لغتها الأصيلة وفي العربية، ومن ذلك: بورصة، سيجارة، فاتورة...، وقد تستعمل الألف الممدودة علامة لتأنيث اللفظ مثل: كينا...

ومن ذلك أيضا اقتباس ألفاظ مذكرة في لغتها الأصيلة وتأنيثها عند نقلها إلى العربية، مثل: أوبرا في الفرنسية، فهذا التغيير في جنس اللفظ المقتبس من علامات إدماجه، ويمكن أن يحدث العكس، أي اقتباس مفردات مؤنثة وتذكيرها...

ـــــــــ جمع الاسم المعرب: يمكن للاسم المفرد (مذكرا كان أو مؤنثا) في العربية أن يتحول من دلالته على الواحد إلى الدلالة على الجمع وفق أحد أنواع الجمع الثلاثة وهي: جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير.

بالنسبة للفظ المقتبس الذي تمكن في الاستعمال العربي فهو غالبا ما يجمع جمع تكسير (وهو الجمع الذي يتعلق بإحداث تغيير في البنية الصوتية للاسم المفرد، وهو أكثر أشكال الجمع ورودا)، بأوزان قياسية إذا كان للمفرد منه وزن قياسي. ومما جاء لدى القدماء في جمع الاسم المعرب:"الدولاب: دولاب فارسي معرب جمعه دواليب عن الجوهري"[lvii]، وغيره من الأمثلة كثير، ومثلما جاء في كتاب سيبويه في (باب لجمع الاسم المعرب الرباعي جمع تكسير على مثال مفاعل):" (هذا باب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف وقد أُعرب فكسَّرْتَه على مثال مفاعل). زعم الخليل أنهم يُلحقون جمعَه الهاء إلا قليلا، وكذلك وجدوا أكثره فيما زعم الخليل. وذلك كـــ مَوْزَج ومَوازجة، وصَوْلَج وصَوالجة، وكُرْبُج وكرابجة، وطَيْلسان وطَيَالسة وجَوْرَب وجَوارِبة. وقد قالوا: (جوارب) و(كَيالج) جعلوها كالصّوامع والكواكب، وقد أدخلوا الهاء أيضا فقالوا: كيالجة، ونظيره في العربية صَيْقَل وصَيالقَة،(...)"[lviii]، فالعرب كانت تحمل المعرب على نظيره العربي في الجمع القياسي خاصة مع الأسماء الأعجمية الرباعية.

وحديثا يطرد جمع الاسم المقتبس المدمج في النظام العربي بوزن موجود في العربية جمع تكسير إذ "تجمع جمع تكسير تلك الطائفة من الأسماء الداخلة ضمن الوزن العربي"[lix]، ومن أمثلته: جمع فلم على أفلام وبنك على بنوك ومليون على ملايين ومتر على أمتار...

إضافة إلى جمع التكسير فإنه قد يجمع اللفظ المقتبس حديثا جمع مؤنث سالم، وذلك بإضافة علامة الجمع "ات" في آخره، وهذا سواء أكان مؤنثا أم مذكرا، ومن الدارسين من يرى أن الغالب في جمع الأسماء الأعجمية أن تجمع بإضافة (ات) إلى آخرها[lx]، وهذا لا يخص الأسماء المقتبسة وحدها، بل العربية كذلك فـــ "جمع المصدر بالألف والتاء شائع في الفصحى المعاصرة"[lxi]، بل إنه "من الطبيعي بالنسبة للكلمات المستعارة التي تدخل العربية بصيغة المصدر الصناعي أن تجمع بإضافة (ات) في آخرها، ومثل هذا النوع من المصدر (الإيديولوجيات الاستعمارية) و (الدكتاتوريات الغاشمة) و (نشوء البرجوازيات العربية)"[lxii]، ولسهولة هذا الجمع (جمع المؤنث السالم) نجده يستخدم في جمع الأسماء المقتبسة التي تنتهي بواو ممدودة، إذ "تخلو اللغة العربية من الأسماء المنتهية بضمة طويلة (لثقلها)، ولما نقل العرب المعاصرون ألفاظا أوربية تنتهي بالواو، جمعوها بإضافة اللاحقة (هات). وهذه الظاهرة لم تتعرض لها العربية القديمة. ومن ذلك فيديو وفيديوهات، استديو واستديوهات، (...)، سيناريو وسيناريوهات، (...)"[lxiii]، ومن أمثلة الجمع بإضافة الألف والتاء: جنرالات، مارشالات... ويمكن لنا أن نضيف هنا بأنه في الأصل أي

كلمة بإمكانها الارتباط بعلامة الجمع المؤنث للتعبير عن الجمع، ما عدا ـــــــ بالطبع ـــــــ الكلمات التي لها جمع تكسير متداول جدا. ونختم حديثنا عن جمع المؤنث السالم بالإشارة إلى أن علامته تستخدم في اللغة المعاصرة في مجالات علمية كالتعبير عن فصائل النباتات والحيوانات كالسنوريات، وغير ذلك.

والأقل شيوعا من الجموع الثلاثة هو جمع المذكر السالم، فاستعماله ينحصر في الاسم المذكر للعاقل وأوصافه، وهو يتحقق بإضافة واو ونون (أو ياء ونون حسب تركيب الجملة العربية)، واللفظ المقتبس غالبا ما يجمع جمع مذكر سالم في الحالات التي ينتهي فيها بياء النسب (يّ) مثل: تكنوقراطيّ، إمبريالي،..."ومثل هذه الجموع تتحمل معنى الاسم (...) وكذلك معنى الصفة"[lxiv].

لا تنقسم الأسماء في العربية الفصحى من حيث دلالتها على العدد إلى المفرد والجمع فقط، بل نجد منها صيغة المثنى للدلالة على الاثنين، وذلك بإضافة ألف ونون (أو ياء ونون)، لكن استعمال التثنية قليل جدا بالمقارنة مع المفرد والجمع.

يمكن بناء المثنى من الاسم المقتبس بالطريقة نفسها التي يبنى بها العربي عند الحاجة إليه، والتثنية أيضا علامة على دمج اللفظ المقتبس في اللغة العربية.

وننتهي إلى التأكيد على أن إجراء ما سبق من علامات صرفية أو نحوية عربية على المقتبسات يعتبر مؤشرا على اندماجها في النظام اللغوي العربي، بل يمكن لذلك أن "يدل على أن المقتبس صار قديما، مستعملا (متداولا) جدا في اللغة المقتبسة"[lxv].

هوامش البحث:

[i]_ Louis Deroy, ***L'emprunt linguistique***, Bibliothèque de la faculté de philosophie et université de Liège, Société d'édition les Belles letters, Paris, 1956, p143.

[ii]. أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، **المعرب من الكلام الأعجميعلى حروف المعجم**، ج١، وضع حواشيه وعلق عليه خليل عمران المنصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية،ط١، بيروت ـ لبنان، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، ص ٧ ـ ٨.

[iii]. مسألة السوابق واللواحق وطرق معالجتها، محمد المغنم، "**مسألة السوابق واللواحقوطرق معالجتها**"، **مجلةاللسان العربي**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، مطبعة فجر السعادة، الدار البيضاء، الرباط، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ع٢٤، ص٩٧.

[iv]ـ ممدوح محمد خسارة، "**التعريب اللفظي و جماليات النظام الصوتي العربي "المعربات القرآنية أنموذجا**"، **مجلة المجلس الأعلى للغة العربية**، سوريا،٢٠٠٨، العدد١٩، ص٥٧.

[v]. المرجع نفسه، ص٥٨.

[vi]. قنيبي، **مباحث في علم الدلالة والمصطلح**، دار ابن الجوزي، ط١، الأردن، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م، ص٢٢٤.

[vii]. محمود فهمي حجازي، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، دار غريب، مصر، د. ت، ص٦٨. (بتصرف).

[viii]. أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، د. ت، ج٢.، ص٣٣١.

[ix]. جلال الدين السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ج١، تعليق وشرح محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم علي محمد البجاوي، ط١، دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت، ص

[x]. مجموعة القرارات العلمية، ص ٢٠٩، نقلا عن: علي محمود حجي الصراف، **الألفاظ المحدثة في المعاجم العربيةالمعاصرة**، عالم الكتب، ط١، القاهرة، ٢٠٠٩.ص٣٣٠،٣٢٩.

[xi]. انظر: الخصائص، ابن جني، ج٢، ص٤٩٦.

[xii]. يوسف وغليسي، **إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ـ منشورات الاختلاف، ط١، الجزائر العاصمة، الجزائر، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.، ص٤٧٥.

*. الهجرع: الأحمق والطويل الممشوق والمجنون (انظر القاموس المحيط، مادة هجرع، ١٠١/٣).

[xiii]. أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، وضع حواشيه وعلق عليه خليل عمران المنصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت ـ لبنان، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، ص٧،٨.

[xiv]. محمد نوراكسن، **شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي**، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٨١، ص١.

[xv] . حكمت كشلي، **تطور المعجم العربي من مطلع القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٠م (دراسة ـ تحليل ـ نقد)**، دار المنهل اللبناني،ط٢، بيروت ـ لبنان، ١٩٥٠، ص٣٥٢.

[xvi]. محمد حسن عبد العزيز، **التعريب في القديم والحديث مع معاجم للألفاظ المعربة**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٠م ، ص٧١.

[xvii]. المرجع السابق، ص١٥٦،١٥٥.

[xviii] . ، محمد المبارك، **فقه اللغة وخصائص العربية (دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد)** ، دار الفكر،ط١، لبنان، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م ، ص٢٤٨ (بتصرف).

[xix]. ابن سيده، **المخصص**، ج١٣، ص ١٠١. نقلا عن: محمد حسن عبد العزيز، **التعريب في القديم والحديث**، ص٧٤.

[xx]. محمد حسن عبد العزيز، **التعريب في القديم والحديث**، ص ٧٢،٧٣.

[xxi]. محمد شوقي أمين، "**جواز التعريب على غير أوزان العرب**"،**مجلة مجمع اللغة العربية**، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية،ج١١، ١٩٥٩، ص٢٠٦.

[xxii]. صبحي الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، ط٥، بيروت، ١٩٧٣م، ص٣٢٢.

[xxiii]. . محمد شوقي أمين، "**جواز التعريب على غير أوزان العرب**"،**مجلة مجمع اللغة العربية**، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية،ج١١، ١٩٥٩، ص٢٠٦.

*. نذكّر هنا بأن من الدارسين من دعا إلى النطق بالأعلام الأجنبية والتي كثيرا ما تستخدم في الحقول العلمية والفنية كما تنطق في لغاتها، ويراعى كذلك في رسم حروفها أن تكون أقرب إلى أصولها. (المرجع نفسه، ص٣٧٠).

[xxiv]. حكمت كشلي، **تطور المعجم العربي من مطلع القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٠م (دراسة ـ تحليل ـ نقد)**، دار المنهل اللبناني،ط٢، بيروت ـ لبنان، ١٩٥٠،ص٣٧١.

* . المقصود هنا الصرفي.

[xxv]. انظر: مجلة المورد: "**كيف تهضم اللغة العربية الكلمات المستعارة من اللغات الأوربية**"، مج١٤، ع٢، العراق، ١٩٨٥م، ص٧٨.

[xxvi]. سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص٢٣٠.

[xxvii]. انظر: . محمد شوقي أمين، "**جواز التعريب على غير أوزان العرب**"،**مجلة مجمع اللغة العربية**، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية،ج١١، ١٩٥٩، ص٢٠١ (بتصرف).

[xxviii]. إبراهيم عبد الله رفيدة، "**معنى التعريب في فكرنا اللغوي القديم وضوابطه، وصور منه**"،**مجلة مجمع اللغةالعربية**، ع٨٤، القاهرة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص٣٣.

[xxix]. محمد المبارك، **فقه اللغة**، ص٨٣.

[xxx]. ابن جني، **الخصائص**، حققه محمد علي النجّار، ط٢، ج١، بيروت ـ لبنان، ١٩٥٢، ص٣٥٨.

[xxxi]. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[xxxii]. السيوطي، **المزهر**، ص٢٨٨.

[xxxiii]. الجواليقي، **المعرب**، ص١٥٤.

[xxxiv]. يوسف وغليسي، **إشكالية المصطلح**، ص٤٨٨.

[xxxv]. علي محمود حجي الصراف، **الألفاظ المحدثة في المعاجم العربيةالمعاصرة**، عالم الكتب، ط١، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٣٣٠، ٣٣١.

[xxxvi]. انظر: محمد حسن عبد العزيز، "**جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في تعريب المصطلح العلمي**"، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، ع٨٦، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، ص٢٤٦.

[xxxvii]. عباس السوسوة، **العربية الفصحى المعاصرة وأصولها التراثية**، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٩٧.

[xxxviii]. المجلس الأعلى للغة العربية،"**إشكالية اللغة العربية والعولمة في ضوء البنية اللغوية وكيميائية التحويل**"، **مجلة اللغة العربية**، ع١٦، الجزائر، (٢٠٠٦م)، ص٣٠٠.

*. الأحشاء قليلة الاستعمال جدا مقارنة بالسوابق واللواحق.

[xxxix]. سعيدة كحيل، "**دراسة تقابلية بين اللغة العربية واللغة الفرنسية "نحو تأسيس نظري وعملي لدرس الترجمة**"، **مجلة اللغة العربية**، المجلس الأعلى للغة العربية، ع١٨، الجزائر، ٢٠٠٧، ص١٤٤.

[xl]. محمد حسن عبد العزيز، **التعريب في القديم والحديث**، ص٢٥٥.

[xli]. إميل بديع يعقوب، **فقه اللغة العربية وخصائصها**، دار العلم للملايين، ط١، بيروت ـ لبنان، ١٩٨٢، ص٢٢٤.

[xlii]. محمد حسن عبد العزيز، **التعريب في القديم والحديث**، ص٢٥٥.

[xliii]. ابن حويلي الأخضر ميدني، **المعجمية العربية (في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة)**، دار هومة، الجزائر، ص٣٥.

[xliv]. انظر: يوسف وغليسي، **إشكالية المصطلح**، ص٤٩٥.

[xlv]. المرجع السابق، ص٢٥٨.

[xlvi]. المرجع نفسه، الصفحة نفسها (بتصرف).

[xlvii]. انظر: يوسف وغليسي، **إشكالية المصطلح**، ص٤٩٤.

[xlviii]. محمد رشاد الحمزاوي، **العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات**، ص١٦٦.

[xlix]. المرجع نفسه، ص١٧٣ . ١٧٤.

[l]. محمد حسن عبد العزيز، "**جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في تعريب المصطلح العلمي**"، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، ص٢٤٥.

*. معنى الوزن العربي هنا هو الذي قابل معنى اللاحقة الأجنبية.

[li]. محمد المغنم،"**مسألة السوابق واللواحق وطرق معالجتها**"، **مجلة اللسان العربي**، ع٢٥، الرباط، ١٩٨٥، ص٩٧ . ١٠٠ (بتصرف).

[lii]. ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٣٥٨.

[liii]. المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[liv]. سيبويه، **الكتاب**، ج١٩/٢، نقلا عن نصوص في فقه اللغة العربية، السيد يعقوب بكر، هامش ص٥٠.

[lv]. لويس عجيل وآخرون، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، ط٢، دار المشرق، التوزيع: المكتبة الشرقية، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠١م، ص١٥٨.

[lvi]. القواعد العامة التي أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مجال المصطلحات،نقلا عن: حجازي، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، ص٢٤٦.

[lvii]. الخفاجي، **شفاء الغليل**، ص٨٢.

[lviii]. السيد يعقوب بكر، **نصوص في فقه اللغة**، ج٢، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١م،ص٥٤، ٥٦.

[lix]. مجلة المورد: "**كيف تهضم اللغة العربية الكلمات المستعارة من اللغات الأوربية**"، ص٧٩.

[lx]. نفسه، الصفحة نفسها.

[lxi]. **العربية الفصحى المعاصرة وأصولها التراثية**، ص٦٨.

[lxii]. مجلة المورد: **كيف تهضم اللغة العربية الكلمات المستعارة من اللغات الأوربية**، ص٧٩.

[lxiii]. **العربية الفصحى المعاصرة وأصولها التراثية**، ص٧١.

[lxiv]. مجلة المورد: "**كيف تهضم اللغة العربية الكلمات المستعارة من اللغات الأوربية**"، ص٧٩.

[lxv]. Taieb. Beccouche**L'emprunt en arabemoderne**, academieTunisienne des sciences des lettres et des arts, université Tunis (leséditions du nord), 1994, p150.